الأمم المتحدة
S/2024/480
مجلس الأمن
Distr.: General
19 June 2024
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي الثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يغطي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 10 حزيران/يونيه 2024.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وقد كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع استمرار الأنشطة الاستيطانية.

3 - وفي 8 نيسان/أبريل، قدمت سلطات التخطيط الإسرائيلية خطة لبناء 450 وحدة سكنية في القدس الشرقية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت وزارة الإعمار والإسكان في 16 نيسان/أبريل مناقصة لبناء ما يقرب من 1 050 وحدة سكنية في موقع القناة السفلى. ويعتزم بناء ما يقرب من نصف الوحدات المتوقعة عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية المحتلة.

4 - وفي 10 أيار/مايو، تم التوقيع على أمر عسكري إسرائيلي يسمح للإسرائيليين بدخول مناطق في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك ثلاث مستوطنات سابقة، وهي غانيم وكاديم وسانور، كان قد تم إخلاؤها خلال فك الارتباط في عام 2005. وفي اليوم نفسه أصدر الجيش أمرا آخر أعلن فيه المناطق الثلاث مناطق عسكرية مغلقة، وبالتالي منع دخول الإسرائيليين والفلسطينيين إليها. وجاء الأمر الأول في أعقاب اعتماد تعديل لقانون فك الارتباط لعام 2005 في 23 آذار/مارس 2023 ألغى بنودا في التشريع تحظر على الإسرائيليين دخول المناطق التي كانت فيها مستوطنات حومش وغانيم وكاديم وسانور في شمال الضفة

الرجاء إعادة استعمال الورق

الغربية. وأصـــدر الجيش الإســـرائيلي أمرا في 18 أيار/مايو 2023 يأذن للإســـرائيليين بدخول بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية التي أُخليت.

5 - واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وهدمت السلطات الإسرائيلية 190 منشأة أو صـــادرتها أو أجبرت أصـــحابها على هدمها بدعوى عدم حصـــولهم على تراخيص البناء التي تصـــدرها إسرائيل، والتي يظل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول عليها. وأسفر هدم تلك المباني عن نزوح 267 شخصا، من بينهم 138 طفلا، وتضرر منه ما يزيد على 255 1 شخصا آخرين.

6 - وقد هُدم أو صودر ما مجموعه 3 في المائة من المباني دون إشعار أو بعد إشعار قصير جدا استنادا إلى الأمر العسكري 1797، الذي يأذن بتنفيذ عملية عاجلة لهدم "المباني الجديدة" غير المأذون بها في المنطقة جيم ويمنح مالكي المباني مهلة 96 ساعة لإثبات حيازتهم رخص بناء سليمة. وقد هدم 25 مبنى على أيدي أصـــحابها بعد أن تلقوا أوامر هدم لتجنب رســـوم الهدم الإســـرائيلية الباهظة. وكان 14 مبنى من المباني التي هدمت أو صودرت منشآت قد مولتها جهات مانحة دولية.

7 - وفي يوم 9 أيار/مايو، هجر 28 فلسطينيا في حادث واحد وقع في قرية دوما، عندما هدمت خمسة منازل يملكها فلسطينيون وخمسة مبان توفر سبل عيشهم. وفي اليوم نفسه، شرد خمسة فلسطينيين، وأصيبت فتاة فلسطينية بشظايا، عندما فجرت السلطات الإسرائيلية متفجرات في منزل في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية متذرعة بأسباب عقابية.

8 - وفي 26 أيار/مايو، أيدت محكمة العدل العليا في إسرائيل قرارا سابقا للمحكمة برفض استئناف قرار محكمة الصلح الذي يأمر بإخلاء أسرة فلسطينية مكونة من 15 فردا في حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة. وفي المجموع، هُدم 26 مبنى يملكه فلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة على أيدي أصحابها تجنباً لدفع رسوم الهدم الإسرائيلية الباهظة بعدما تلقوا أوامر بهدمها.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

9 - دعا مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصـــدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

10 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الأعمال العدائية المكثفة بين إسرائيل وحماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى في غزة، إلى جانب استمرار أعمال العنف في الضفة الغربية المحتلة.

11 - وفي غزة، ووفقا لوزارة الصـــحة في غزة، قتل ما لا يقل عن 305 5 فلســـطينيين في الفترة من 19 آذار/مارس إلى 10 حزيران/يونيه، من بينهم نحو 059 1 امرأة و 517 1 طفلا، وأصـــيب ما لا يقل عن 778 10 فلسطينيا بجروح. وبذلك يصل مجموع القتلى الفلسطينيين في غزة، وفقا لوزارة الصحة، إلى 124 37 شخصا على الأقل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتفيد التقارير أن معظمهم من النساء والأطفال.

12 - ووفقا لمصادر إسرائيلية، قُتل 57 إسرائيليا خلال الفترة ذاتها، وجميعهم من أفراد قوات الأمن، وأصيب 24 إسرائيليا، من بينهم 6 نساء وطفلان، في هجمات إما في غزة أو انطلاقا منها. وأفادت مصادر إسرائيلية بمقتل أكثر من 500 1 إسرائيلي وأجنبي في هذا السياق، منهم ما لا يقل عن 338 امرأة و 38 طفلا، و 690 من أفراد قوات الأمن منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

13 - ووفقا لمصادر إسرائيلية أيضا، لا يزال 120 من الرهائن محتجزين في غزة لدى حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة. ووفقا لاستنتاجات الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع التي نشرت في 4 آذار/مارس، واستنادا إلى الروايات المباشرة للرهائن المفرج عنهم، تلقى فريق البعثة معلومات واضحة ومقنعة تفيد بأن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، قد وقع ضد بعض النساء والأطفال خلال فترة احتجازهم، ولديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف قد يكون مستمرا.

14 - واستمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء قطاع غزة. واستمرت عمليات واسعة النطاق في التحرك جنوبا، وقوبلت بهجمات كبيرة ومتواصلة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي وبإطلاق عشوائي للصواريخ باتجاه إسرائيل، بما في ذلك وسط إسرائيل، من جانب حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية. كما استمر القتال العنيف بين جيش الدفاع الإسرائيلي والجماعات المسلحة الفلسطينية في مناطق في الأجزاء الوسطى والشمالية من قطاع غزة.

15 - وفي مطلع أيار/مايو، زادت حدة عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي واشتدت أعماله العدائية في جنوب غزة. وفي خضم استعدادات جيش الدفاع الإسرائيلي للعمليات في رفح وحولها، أطلقت حماس في 5 أيار/مايو قذائف هاون وصواريخ على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي على الجانب الإسرائيلي من معبر كرم أبو سالم القريب، مما أسفر عن مقتل 4 جنود إسرائيليين وجرح 10 آخرين. وفي وقت لاحق، أمر جيش الدفاع الإسرائيلي العاملين في المجال الإنساني في معبر كرم أبو سالم والمناطق المحيطة به بالإخلاء وأغلق المعبر لمدة ثلاثة أيام. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، أسفر القصف بالدبابات وسلسلة من الغارات الجوية من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي في رفح عن مقتل 19 فلسطينيا على الأقل في التاريخ نفسه. وفي 6 أيار/مايو، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي هجوما عسكريا في مدينة رفح وحولها. وفي بيان صدر في 6 أيار/مايو، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه سيستخدم "قوة مفرطة" ضد عناصر حماس في شرق رفح، وأمر نحو 000 100 فلسطيني بالإخلاء الفوري. وفي صباح يوم 7 أيار/مايو، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه فرض "سيطرة عملياتية على الجانب الغزي من معبر [رفح]". ومنذ صدور هذا الإعلان، أُغلق المعبر مع مصر، الواقع على طول ما يطلق عليه "معبر فيلادلفي"، أمام حركة البضائع، بما في ذلك الوقود، والأشخاص.

16 - وفي خضم الغارات الجوية المتكررة في المنطقة، أصابت غارة جوية شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في 26 أيار/مايو حي تل السلطان في رفح، مما أسفر عن مقتل 45 فلسطينيا في الغارة الجوية والنيران التي شبت في أعقاب ذلك في مخيم للنازحين. وقالت حكومة إسرائيل إن الغارة استهدفت اثنين من كبار نشطاء حماس بذخيرتين صغيرتين، وأن شظايا القذائف تسببت في وقوع انفجار ثانوي وفي اندلاع النيران. وفي 28 أيار/مايو، أصابت غارة شنتها طائرة مسيَّرة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي مخيما للنازحين غرب رفح، وأفادت التقارير أن ذلك أسفر عن مقتل 21 فلسطينيا، من بينهم 13 امرأة، وفقا لوزارة الصحة في غزة. وفي 28 أيار/مايو، أدت الغارات التي شنت في منطقة المواصي، غرب رفح، إلى مقتل 21 فلسطينيا وإصابة 10 آخرين بجروح وفقا لوزارة الصحة في غزة؛ ونفى جيش الدفاع الإسرائيلي فيما بعد قصف المخيم.

17 - وفي شمال غزة، أصدرت السلطات الإسرائيلية في 11 أيار/مايو أوامر بإخلاء المدنيين في محيط جباليا. وفي وقت لاحق، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من 30 غارة جوية في شرق جباليا وسط عمليات برية موسعة. وفي نفس اليوم، زعمت جماعات فلسطينية مسلحة أنها شنت 86 هجوما ضد القوات الإسرائيلية المتقدمة. وفي 18 أيار/مايو، أصدرت إسرائيل أمرا جديدا بإخلاء 10 أحياء كليا أو جزئيا في شمال غزة، حيث هجر أكثر من 000 100 فلسطيني في المنطقة في الفترة بين 6 و 18 أيار/مايو.

18 - وفي النصيرات، خلال ليلة الخامس إلى السادس من حزيران/يونيه، ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قتل 45 شخصا عندما أصابت غارة جوية إسرائيلية مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كانت قد حولت إلى مأوى يستضيف 000 6 نازح. ووفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي، استهدفت الغارة حاوية في مبنى المدرسة يستخدمها مقاتلو حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وفي 8 حزيران/يونيه، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية عملية أنقذت أربعة رهائن كانوا محتجزين لدى مقاتلين في المنطقة الوسطى من مخيم النصيرات. وترافقت عملية قوات الأمن الإسرائيلية مع قصف جوي وبحري عنيف من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في مواقع متعددة مما أدى إلى أضرار جسيمة، بما في ذلك أضرار لحقت بمبان سكنية وبمناطق لم تصدر فيها أوامر بالإخلاء. وأفادت وزارة الصحة في غزة بمقتل أكثر من 270 فلسطينيا وإصابة أكثر من 600 آخرين، من بينهم العديد من النساء والأطفال، في سياق تلك العملية. وقُتل أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية في العملية وفقا للسلطات الإسرائيلية.

19 - واستمرت في غزة الهجمات على الفلسطينيين الذين يلتمسون المعونة وعلى العاملين في المجال الإنساني. وفي 23 آذار/مارس، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 19 فلسطينيا برصاص إسرائيلي بينما كانوا في انتظار المعونة الغذائية بالقرب من دوار الكويت في مدينة غزة. وقالت إسرائيل إنه سيتم التحقيق في الحادث. ووسط حالة من اليأس، أدى انهيار القانون والنظام إلى شن هجمات على شاحنات المعونة من قبل السكان المحليين، بما في ذلك جهات مسلحة. وفي 25 نيسان/أبريل، وبعد أن أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "سيوفر الدعم الأمني واللوجستي" لمبادرة الولايات المتحدة الخاصة بالقدرة اللوجستية المشتركة فوق الشاطئ، أطلقت جماعات فلسطينية مسلحة في غزة قذائف هاون على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة.

20 - وفي 1 نيسان/أبريل، أصيبت ثلاث مركبات تحمل علامة منظمة "المطبخ المركزي العالمي" في غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في دير البلح، مما أسفر عن مقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني. وكانت المركبات تحمل علامات واضحة، وتم تنسيق حركتها مسبقا مع جيش الدفاع الإسرائيلي. وقال رئيس وزراء إسرائيل إن جيش الدفاع الإسرائيلي شن "غارة غير متعمدة" على "أناس أبرياء". وفي 13 أيار/مايو، قُتل أحد موظفي الأمم المتحدة وأصيب موظف آخر بجروح خطيرة عندما أصيبت مركبتهما التي تحمل علامة الأمم المتحدة في غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء تنقلهما إلى المستشفى الأوروبي في خان يونس. وفي الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 10 حزيران/يونيه 2024، قُتل ما لا يقل عن 272 من عمال الإغاثة في غزة، بمن فيهم 197 من موظفي الأمم المتحدة، وتضرر أو دُمِّر ما لا يقل عن 186 مبنى من مباني الأمم المتحدة. وقد أصيبت ثلاث قوافل تابعة للأمم المتحدة بالذخيرة الحية في الفترة المشمولة بالتقرير.

21 - واستمرت الهجمات المتكررة داخل مرافق الرعاية الصحية وحولها طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن سقوط قتلى في صفوف العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى والنازحين داخلياً الذين

كانوا يحتمون في تلك المواقع، وألحق أضـــراراً بالمرافق أو أدى إلى تدميرها. وفي الفترة من 18 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي عملية كبرى في مستشفى الشفاء وحوْله في مدينة غزة، وهو أكبر مستشفى في قطاع غزة، حيث كان يحتمي به نحو 000 30 شخص. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه استهدف أعضاء بارزين في حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وإن الهجوم أسفر عن مقتل أكثر من 200 من هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يعملون من داخل المستشفى. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا إنه اعتقل أكثر من 500 عضـــو من حماس أو الجهاد الإســـلامي. وأفادت منظمة الصـــحة العالمية أن 21 مريضا لقوا حتفهم أثناء العملية، وأن السلطات الإسرائيلية رفضت طلبات متعددة للوكالة للوصول إلى المستشفى، وأدت الأضرار التي لحقت بالمنشأة إلى توقفها عن العمل.

22 - وعقب انســـحاب جيش الدفاع الإســـرائيلي من مجمعي ناصـــر والشـــفاء الطبيين، في منتصـــف نيسان/أبريل، أفادت مصادر فلسطينية باكتشاف أكثر من 300 جثة مدفونة في مقابر جماعية داخل المجمعين وحولهما. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن جثثا كان قد دفنها فلسطينيون تم استخراجها خلال بحثه عن رفات الرهائن، وأنه "تم فحص الجثث بطريقة محترمة، وأعيدت تلك التي لا تخص الرهائن إلى أماكنها".

23 - وفي الوقت نفسه، استمر العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بمستويات تبعث على الجزع. وواصـلت السـلطات الإسـرائيلية فرض قيود واسـعة على الحركة ونفذت عمليات واسـعة النطاق وعمليات اعتقال واحتجاز مكثفة. وسُجِّلت أعداد كبيرة من الاشتباكات اليومية وعمليات تبادل لإطلاق النار بين الفلسـطينيين، بما في ذلك الجماعات المسـلحة، وقوات الأمن الإسـرائيلية والمسـتوطنين، كما سُـجِّلت الهجمات التي ارتكبها فلسطينيون ضد إسرائيليين ومستويات العنف والترهيب المرتفعة من جانب المستوطنين.

24 - وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإســـرائيلية في الضـــفة الغربية المحتلة 95 فلسطينيا، من بينهم امرأتان و 19 طفلا، خلال عمليات البحث والاعتقال، وتبادل إطلاق النار، والغارات الجوية، والمظاهرات وحوادث أخرى. وقتل فلسطيني واحد على يد مستوطنين إسرائيليين، وقتل أربعة آخرين إما على يد القوات الإسرائيلية أو على يد مستوطنين. وأصـيب ما مجموعه 434 فلسـطينيا، 55 منهم جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع و 189 بالذخيرة الحية.

25 - ووفقا لمصـادر إسـرائيلية، قُتل 6 إسـرائيليين، من بينهم طفل واحد و 4 من أفراد قوات الأمن، في الضـفة الغربية المحتلة وإسـرائيل، وأصـيب 60 آخرون على يد فلسـطينيين في حالات إطلاق نار وهجمات عن طريق الطعن والدهس وفي حوادث تنطوي على إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وحوادث أخرى.

26 - وفي الضـفة الغربية المحتلة، قتل معظم الفلسـطينيين على أيدي قوات الأمن الإسـرائيلية في سـياق العمليات الإســـرائيلية في المنطقة ألف، بما في ذلك خلال عمليات تبادل إطلاق النار في وقت لاحق مع مسلحين فلسطينيين. وفي 20 آذار/مارس وفي الفترة من 18 إلى 21 نيسان/أبريل وفي 4 أيار/مايو، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية عمليات واسعة النطاق، شملت استخدام طائرات مسيَّرة، في طولكرم وحولها، معظمها في مخيم نور شـمس للاجئين، واشـتبكت مع مسـلحين فلسـطينيين، مما أسـفر عن مقتل 22 فلسـطينيا، من بينهم 5 أطفال، وإصـــابة 50 آخرين، فضـــلا عن إلحاق أضـــرار جســـيمة، وأفادت التقارير بمقتل أحد أفراد الأمن الإســـرائيليين وإصـــابة 10 آخرين بجروح. وادعت حماس أن أربعة من الفلســـطينيين الذين قتلوا في 4 أيار/مايو كانوا أعضاء في كتائب القسام التابعة لها.

27 - ونفذت أيضا عمليات أمنية إسرائيلية في مدينة جنين ومخيم اللاجئين في 20 آذار/مارس وفي الفترة من 18 إلى 23 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل 16 فلسطينيا، من بينهم 4 أطفال، وإصابة 25 آخرين بجروح. وخلال عملية 20 آذار/مارس، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية طائرة مسيَّرة لضرب مركبة في المخيم، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص، زعمت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أنهم جميعا من أعضائها. وأفادت التقارير بأن 12 فلسطينيا قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال عمليات أيار/مايو في جنين، ومن بينهم عضو بارز في سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ورجل أعزل يبلغ من العمر 51 عاما، ومدرس أطلق عليه الرصاص بالقرب من مدرسة، وأربعة أطفال. ونفذت عمليات أمنية إسرائيلية أخرى في رام الله والبيرة في 30 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة أربعة آخرين بجروح وإلحاق أضرار جسيمة بمواقع تجارية؛ وفي مخيم عقبة جبر للاجئين في أريحا في 1 حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل فلسطينيين يبلغان من العمر 16 و 17 عاما، وفي نابلس في 3 حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة تسعة آخرين، وأفادت التقارير بمنع سيارات الإسعاف من الوصول.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 515 عملية تفتيش واعتقال، أسفرت عن اعتقال أكثر من 139 1 فلسطينيا، من بينهم 53 طفلا على الأقل.

29 - وفي هجوم على منشأة تابعة للأونروا، في 9 أيار/مايو، أضرمت مجموعة من الإسرائيليين النار في محيط مجمع الأونروا في القدس الشرقية المحتلة مرتين، مما ألحق أضرارا جسيمة بالمباني، وأدى إلى إغلاق الموقع لمدة يومين، حيث هتف حشد برفقة رجال مسلحين "أحرقوا الأمم المتحدة".

30 - كما استمر العنف ضد الإسرائيليين على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، مما أسفر عن مقتل ثلاثة إسرائيليين. وفي 22 آذار/مارس، أطلق فلسطيني النار على حافلة إسرائيلية بالقرب من مستوطنة دوليب في محافظة رام الله. وخلال عملية التفتيش اللاحقة، قتل أحد أفراد الأمن الإسرائيليين وجرح ثمانية آخرون. وفي 31 آذار/مارس، طعن فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاما بالقرب من الخليل ثلاثة إسرائيليين وأصابهم بجروح، توفي أحدهم في 4 نيسان/أبريل، في إسرائيل بالقرب من أشدود. ونفذ مراهقان فلسطينيان هجوما بإطلاق النار والطعن على جنود في جيش الدفاع الإسرائيلي عند مفرق بيت عينون بالقرب من الخليل في 21 نيسان/أبريل. وفي كل من هذين الحادثين، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية منفذَيْ الهجوم الفلسطينيين. وفي 13 نيسان/أبريل، عثر على جثة فتى إسرائيلي يبلغ من العمر 14 عاما كان قد فُقد في اليوم السابق بالقرب من بؤرة ملاخي هشالوم الاستيطانية بالقرب من رام الله. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن الفتى قد قُتل في هجوم، وإن أفراده اعتقلوا مشتبها به فلسطينيا بعد عدة أيام. وفي 29 أيار/مايو، دهس رجل فلسطيني، عند نقطة تفتيش بالقرب من نابلس، اثنين من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية توفيا لاحقا متأثرين بجراحهما في هجوم دهس مزعوم؛ وسلم الرجل نفسه في وقت لاحق لقوات الأمن الفلسطينية قائلا إن الحادث لم يكن متعمدا.

31 - كما استمر العنف الذي يرتكبه المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بمستويات تبعث على الجزع. فخلال البحث عن الفتى الإسرائيلي البالغ من العمر 14 عاما من مستوطنة ملاخي هشالوم الذي فُقد في 12 نيسان/أبريل وفي الأيام اللاحقة، هاجم مستوطنون القرى المجاورة، بما فيها المغير، بإطلاق النار وأضرموا النار في المنازل والمركبات، مما أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح. وبحلول 16 نيسان/أبريل، هاجم مستوطنون، في بعض الحالات بحضور أفراد

الأمن الإسرائيليين، ما لا يقل عن 37 قرية فلسطينية، وأحرقوا المنازل والسيارات والحقول، وأطلقوا النار على السكان، مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين آخرين، من بينهم فتى يبلغ من العمر 17 عاما، وإصابة 91 آخرين بجروح. واعتقل ثمانية إسرائيليين فيما يتصل بهذه الهجمات. وفي 20 نيسان/أبريل، هاجم نحو 50 مستوطنا من مستوطنة إيلاي قرية الساوية في محافظة نابلس، مما أدى إلى إصابة فلسطينيين اثنين بجروح. وأطلق مستوطنون إسرائيليون أو أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية النار على سائق سيارة إسعاف كان يقوم بإجلاء الجرحى وأردوه قتيلا.

رابعا - التحريض والاستفزازات والخطابات المؤجِّجة للمشاعر

32 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. واستمر التحريض والخطاب المؤجج للمشاعر وتمجيد قتل المدنيين.

33 - وفي 18 أيار/مايو، قال مسؤول كبير في حماس: "لدينا فرصة لتغيير العالم، وجعل فلسطين نعمة للبشرية، من خلال إبادة الصهاينة ومشروعهم الآثم". ودعا متحدث باسم كتائب القسام التابعة لحماس إلى التصعيد "على جميع الجبهات" وأشاد بهجوم جمهورية إيران الإسلامية على إسرائيل.

34 - ودعا وزير إسرائيلي إلى "تدمير رفح ودير البلح والنصيرات بالكامل" ومحو "سلالة العماليق" من الأرض. وقال وزير إسرائيلي في بيان مصور بالفيديو عقب دعوات للاعتراف بدولة فلسطينية: "لا مصلحة لنا في حكم شعب غزة، ولكن لا يمكننا أيضا العيش بالقرب من دولة تقطنها حيوانات بشرية". وفي 22 أيار/مايو، قام وزير في حكومة إسرائيل بزيارة استفزازية إلى الأماكن المقدسة في القدس، قال خلالها إن الموقع "مِلك لدولة إسرائيل".

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

35 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وقد استمرت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

36 - وفي خضم الأعمال العدائية في غزة، استمر تدهور الوضع الإنساني بعد أن بلغ نطاقا غير مسبوق أصلا من الدمار والخسائر في أرواح المدنيين بمستويات كارثية. وكان للعملية البرية العسكرية في رفح وتجدد القتال في شمال ووسط غزة، إلى جانب النزوح المتكرر، وانهيار القانون والنظام، واستمرار تشديد القيود على دخول الوقود والمساعدات، أثر كارثي على العمليات الإنسانية. فالسلع والخدمات التي تصل إلى الناس غير كافية على الإطلاق لإعالة السكان.

37 - وحتى 15 أيار/مايو، كان ما يقرب من 1,7 مليون فلسطيني، أو ما يقرب من 75 في المائة من سكان قطاع غزة، قد نزحوا داخليا في جميع أنحاء قطاع غزة، وكثير منهم نزح عدة مرات، ونزح نحو

800 000 فلسطيني من رفح. وقد وجهت أوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي الناس إلى مواقع تفتقر إلى المأوى الملائم والمراحيض ومراكز توزيع المياه والمرافق الطبية.

38 - وأفادت التقارير بوقوع دمار واسع النطاق للمساكن والبنية التحتية المدنية في مختلف أنحاء غزة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الطرق وغيرها من البنى التحتية الرئيسية مثل المياه والكهرباء. ولا يزال انهيار القطاع الصحي ونقص الخدمات الأساسية يدفعان إلى انتشار الأمراض المعدية، حيث لا يقدم سوى حوالي سبعة مستشفيات ميدانية الرعاية الطارئة، منها أربعة مستشفيات تعمل بكامل طاقتها. وهناك 17 مستشفى آخر تعمل بشكل جزئي. وقد لحقت أضرار بنسبة 88 في المائة من المباني المدرسية في المجموع. وقدَّر تقييم مؤقت للضرر، أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، تكلفة الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة بنحو 18,5 بليون دولار في نهاية يناير/كانون الثاني. وفي 1 نيسان/أبريل، قدَّرت الأمم المتحدة كمية الأنقاض في غزة بحوالي 38 مليون طن، ومن المرجح أن تستغرق إزالتها سنوات، وسيتطلب ذلك قدرا كبيرا من المساعدة والتعاون على الصعيد الدولي. وفي 31 أيار/مايو 2024، خلص تقييم شامل للضرر أجراه مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل إلى أن أكثر من 90 بالمائة من المباني الواقعة على بعد كيلومتر واحد من السياج الحدودي مع غزة - ما يسمى "المنطقة العازلة" في إسرائيل - قد تضررت أو دُمِّرت.

39 - وفي 18 آذار/مارس، أصدرت شراكة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي نتائج تشير إلى أنه من المتوقع أن يواجه 1,1 مليون شخص مستويات كارثية من الجوع (المرحلة 5) في محافظات شمال غزة، وأن حوالي 30 بالمائة من الأطفال دون سن الثانية يعانون من سوء التغذية الحاد. وفرضت الأعمال العدائية المستمرة وأوامر الإخلاء العسكرية الإسرائيلية إغلاق 25 من أصل 35 مركزا من المراكز الطبية التي تقدم خدمات التغذية في رفح.

40 - وواجه الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال في غزة، مخاطر كارثية فيما يتعلق بالحماية. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن ما لا يقل عن 000 17 طفل في غزة قد تيتموا أو انفصلوا عن أسرهم وسط خطر متزايد يتمثل في الاستغلال وسوء المعاملة بالنسبة لجميع الفئات الضعيفة. ولم يحصل أي من طلاب غزة البالغ عددهم 000 625 على التعليم بشكل آمن منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهي نكسة سيتطلب التعافي منها سنوات.

41 - ومع استمرار ارتفاع حجم وعمق الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير، استمرت العقبات التي تحول دون إيصال المساعدة واستمر تقييد الوصول إلى الإمدادات الإنسانية بشدة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت العمليات الإنسانية هجمات وقيودا صارمة على إمكانية الوصول، بما في ذلك إغلاق المعابر الرئيسية، ومنع البعثات المقررة وتأخيرها، وتقييد دخول المواد الشحيحة. وفي أيار/مايو، قامت السلطات الإسرائيلية بتيسير إيفاد 174 بعثة (50 في المائة) من أصل 349 بعثة منسقة للمساعدة الإنسانية داخل غزة، وأعاقت دخول 79 بعثة (22 في المائة)، ومنعت 38 بعثة (11 في المائة) من الدخول، وألغيت 58 بعثة (17 في المائة). كما قُوِّضت قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات الحيوية بسبب الأضرار التي لحقت بالطرق ووجود الأنقاض والذخائر غير المنفجرة، التي قد تستغرق إزالتها ما يصل إلى 14 عاما وفقا لتقديرات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

42 - وفُتحت طرق ونقاط إضافية لدخول البضائع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك معبرا إيريتز والسيافا/زيكيم مع إسرائيل، والممر الأردني، والممر البحري عبر قبرص باستخدام الرصيف الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية قبالة ساحل غزة. بيد أن إغلاق معبر رفح، والإغلاق المتقطع لنقاط أخرى، والازدحام، والطرق المدمرة، وانعدام الأمن، بما في ذلك الهجمات على قوافل المعونة في غزة والهجمات التي شنها مدنيون إسرائيليون على طول الطرق في الضفة الغربية المحتلة، قوضت الجهود الرامية إلى زيادة دخول المعونة عبر هذه النقاط الإضافية زيادة كبيرة. وفي 26 أيار/مايو، وفي أعقاب اتفاق بين إسرائيل ومصر، بدأت المساعدات الإنسانية والوقود تدخل غزة انطلاقا من مصر عبر معبر كرم أبو سالم. وفي 28 أيار/مايو، أزيل مؤقتا الرصيف الذي بنته الولايات المتحدة قبالة ساحل غزة بغية إصلاحه.

43 - وحتى 13 حزيران/يونيه، صرفت الدول الأعضاء حوالي 1,0 بليون دولار من أصل مبلغ 3,4 بلايين دولار (31 في المائة) الذي كان مطلوبا لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2024.

44 - وواصلت إسرائيل في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فرض قيود مشددة على حركة الفلسطينيين، ومنعت الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك العلاج الطبي والمدارس وسبل العيش، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد، لا سيما حول جنين ونابلس وطولكرم، وأعاقت إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة. وفي تطور آخر، أعلن الوصي على أملاك الدولة في الإدارة المدنية الإسرائيلية أن مساحة تناهز 000 8 دونم في الضفة الغربية المحتلة تعتبر من أراضي الدولة، وهو أكبر إعلان عن أراضي الدولة منذ عقود.

45 - وفي 31 آذار/مارس، أدت حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس الوزراء محمد مصطفى اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس، بمن فيهم ثمانية وزراء من غزة. وفي خطة عمل الحكومة، حدد السيد مصطفى ثلاث أولويات: تخفيف معاناة السكان في غزة، وتحقيق الاستقرار المالي، وتنفيذ برنامج للإصلاح والأداء المؤسسي. وفي 23 نيسان/أبريل، وعقب موافقة مجلس وزراء السلطة الفلسطينية، أعلن السيد مصطفى عن حزمة من الإصلاحات التي تهدف، في جملة أمور، إلى معالجة مسألة الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتعزيز قطاع العدالة وسيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، وتحسين تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم، وإصلاح إدارة المالية العامة، وإنعاش القطاع الاقتصادي.

46 - ولا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية مزرية. وفي أيار/مايو، علقت إسرائيل تحويل جميع إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن الفلسطينيين وفقا لبروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. ويأتي هذا التطور في أعقاب زيادات كبيرة في المبلغ الذي تقتطعه إسرائيل، وهو ما يعادل ما احتسبته إسرائيل كمبلغ سدده الفلسطينيون للأسرى الفلسطينيين أو عائلاتهم أو عائلات القتلى أو الجرحى في سياق الهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وفقا للتشريعات الإسرائيلية لعام 2019، وعن الرواتب المدفوعة والخدمات المقدمة في غزة. وقد بلغت هذه الاقتطاعات مجتمعة أكثر من 70 في المائة من مجموع إيرادات المقاصة. وقدمت عدة دول أعضاء للسلطة الفلسطينية دعما أساسيا للميزانية، سمح لها إلى جانب القروض المصرفية المحلية والإيرادات المحلية المتضائلة بدفع جزء من المرتبات في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو. وقدر البنك الدولي في أيار/مايو أن عجز الميزانية قد يصل إلى 1,2 بليون دولار في الربع الثالث من عام 2024. وأعرب المشاركون المجتمعون في اجتماع الشركاء الدوليين بشأن فلسطين الذي ترأسته النرويج في 26 أيار/مايو عن قلق واسع النطاق إزاء الوضع المالي للسلطة الفلسطينية والتدابير المالية

الإسرائيلية وغيرها من التدابير التي تقوض السلطة الفلسطينية، فضلا عن الدعم الواسع لأولويات السلطة الفلسطينية وخططها فيما يتعلق بغزة، وخطة الإصلاح، والاقتصاد.

47 - وفي 20 مايو/أيار، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية طلبات لإصدار مذكرات توقيف بحق يحيى السنوار (رئيس حركة حماس في غزة)، ومحمد دياب إبراهيم المصري (القائد العام للجناح العسكري لحركة حماس، المعروف باسم كتائب القسام)، وإسماعيل هنية (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس)، زاعما أنهم يتحملون المسؤولية الجنائية عن "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت على أراضي إسرائيل ودولة فلسطين (في قطاع غزة) منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أقل تقدير". وتقدم المدعي العام بطلب أيضا لإصدار مذكرتي توقيف بحق بنيامين نتنياهو (رئيس وزراء إسرائيل) ويوآف غالانت (وزير الدفاع الإسرائيلي)، زاعما أنهما يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية "ارتكبت على أراضي دولة فلسطين (في قطاع غزة) منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أقل تقدير". وفي 24 أيار/مايو، أكدت محكمة العدل الدولية من جديد التدابير التحفظية المشار إليها في أمريها السابقين المؤرخين 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس 2024، والتي ذكرت أنه ينبغي تنفيذها فورا وبفعالية، وأشارت إلى تدابير تحفظية أخرى، يتعين على إسرائيل بموجبها، وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونظرا لتدهور ظروف المعيشة التي يواجهها المدنيون في محافظة رفح: (أ) أن توقف فورا هجومها العسكري، وأي عمل آخر في محافظة رفح، قد يفرض على المجموعة الفلسطينية في غزة ظروفا معيشية يمكن أن تؤدي إلى تدميرها المادي كليا أو جزئيا؛ و (ب) أن تبقي معبر رفح مفتوحا لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها بالقدر الكافي دون عوائق؛ و (ج) أن تتخذ تدابير فعالة لضمان وصول أي لجنة تحقيق، أو بعثة لتقصي الحقائق أو هيئة تحقيق أخرى مكلفة من قبل الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة بالتحقيق في مزاعم الإبادة الجماعية، إلى قطاع غزة دون عوائق. وقررت المحكمة كذلك أن تقدم إسرائيل تقريرا إلى المحكمة عن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ أمرها في غضون شهر واحد.

48 - ولا تزال الأونروا تواجه نقصا خطيرا في التمويل، حيث جرى تمويل عملياتها الرئيسية حتى آب/أغسطس 2024 فقط. ووفقا لما أفادت به الأونروا، فإنها تحتاج إلى 1,2 بليون دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة خلال الأشهر المقبلة، ويتم حاليا تمويل 17 في المائة فقط من تلك المتطلبات.

49 - وكان لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، والأعمال العدائية اللاحقة بين إسرائيل وحماس والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك عمليات إطلاق الصواريخ المستمرة والهجمات بالطائرات المسيَّرة، أثر اجتماعي واقتصادي كبير في إسرائيل. وقد نزح نحو 000 120 إسرائيلي، بمن فيهم 000 50 طفل، من ديارهم في جنوب وشمال إسرائيل. وسجلت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 000 40 حالة تدمير وإلحاق أضرار بالممتلكات والمباني نتيجة لإصابات مباشرة بالصواريخ والطائرات المسيَّرة وغيرها من الهجمات. والخسائر الاقتصادية كبيرة، بما في ذلك في قطاع السياحة، مع ارتفاع معدلات البطالة، وقد قدمت الشركات أكثر من 000 520 حالة للتعويض عن الأضرار المتعلقة بالأعمال العدائية.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للدفع قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

50 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. ولم تُتَّخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

51 - وفي القرار ذاته، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحث في ذلك الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

52 - واتخذ عدد من البلدان خطوات لمعاقبة المتطرفين، بمن فيهم المستوطنون المتطرفون والجماعات الفلسطينية المتطرفة. وفي نيسان/أبريل، فرض مجلس الاتحاد الأوروبي عقوبات على أربعة أشخاص وكيانين. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على شخص واحد وكيانين فيما يتعلق بأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها مستوطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين وتمويل المنظمات المتطرفة المرتبطة بهم. كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على جماعة فلسطينية مسلحة تتمركز في البلدة القديمة في نابلس في الضفة الغربية المحتلة. وفي أيار/مايو، أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فرض عقوبات تتعلق بأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون على كيانين وأربعة أشخاص. كما أعلنت كندا فرض عقوبات على أربعة أشخاص متهمين "بالتورط بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال عنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم".

53 - وفي 10 أيار/مايو، اتخذت الجمعية العامة قرارا قررت فيه جملة أمور منها "أن دولة فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة، وفقا للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة". وأوصت الجمعية "بأن يعيد مجلس الأمن النظر بشكل إيجابي في المسألة، في ضوء هذا القرار وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 28 أيار/مايو 1948، وبما يتفق تماما مع المادة 4 من الميثاق".

54 - وفي 16 أيار/مايو، دعا القادة العرب، في بيان صدر في الدورة الثالثة والثلاثين لقمة جامعة الدول العربية، في جملة أمور، إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية "من جميع مناطق" غزة و "نشر قوات دولية للحماية وحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن يتم تنفيذ حل الدولتين". ودعوا كذلك المجتمع الدولي إلى "اتخاذ تدابير حاسمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي" وإلى "عقد مؤتمر دولي للسلام واتخاذ خطوات لا رجعة فيها لتنفيذ حل الدولتين".

55 - وفي 28 أيار/مايو، اعترفت إسبانيا وأيرلندا والنرويج رسميا بدولة فلسطين، وكذلك فعلت سلوفينيا في 4 حزيران/يونيه.

سابعا - ملاحظات

56 - إنني أدين بشدة مرة أخرى الهجمات المسلحة المروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار احتجاز الرهائن في غزة. فلا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. وأكرر دعوتي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون شروط. وما زلت أشعر بالهلع لأن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الرهائن قد يتعرضون للعنف والاعتداء الجنسيين بشكل مستمر. ويجب معاملة الرهائن أثناء احتجازهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من الصليب الأحمر. وأكرر أنه لا يوجد مبرر للقتل المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية وتشويههم وتعذيبهم واختطافهم واستخدام العنف الجنسي ضدهم. إن استخدام الدروع البشرية وإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية يشكلان انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقفا.

57 - لقد كان نطاق الموت والدمار في غزة نتيجة للأعمال العدائية كارثيا ومروعا. وقد تسبب استخدام إسرائيل للأسلحة المتفجرة الواسعة نطاق التأثير في المناطق المكتظة بالسكان في تدمير شامل للأحياء وتدمير أو إتلاف المستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية والمدارس والمساجد ومباني الأمم المتحدة. ولا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. وإنني أدين بشكل قاطع قتل وتشويه المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، على نطاق واسع.

58 - ولا تزال الطريقة التي تدار بها الأعمال العدائية تثير قلقي العميق إزاء ما قد يشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جانب طرفي النزاع، بما في ذلك احتمال عدم الامتثال لمتطلبات التمييز والتناسب واتخاذ التدابير الاحترازية في الهجوم. فالقانون الدولي الإنساني ينطلق على جميع أطراف النزاع في جميع الأوقات، ولا يعتمد تطبيقه على المعاملة بالمثل. إنّ حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية في أي نزاع مسلح.

59 - وقد أعربت مرارا وتكرارا عن قلقي البالغ إزاء أثر الأعمال العدائية الجارية على الحالة الإنسانية في غزة. ويجب على الفور معالجة الظروف المهددة للحياة التي يواجهها أكثر من 1,7 مليون نازح داخليا في مساحة ما برحت تتضاءل في غزة، حيث لا يوجد مكان آمن. وأكرر اعتراضي الشديد على العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية في مدينة رفح وسط مؤشرات واضحة على عواقبها الوخيمة على السكان المدنيين.

60 - وعموما، فإن مستوى السلع الأساسية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، التي سمح بدخولها إلى غزة غير كاف تماما لتلبية الاحتياجات الهائلة للسكان. وتحتاج الأمم المتحدة والسكان المدنيون إلى دخول الأغذية ومواد الإيواء والأدوية والوقود على نحو يمكن التنبؤ به وإلى حركتها دون عوائق، والقدرة على إصلاح البنى التحتية الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية. ويجب أن يشمل ذلك السلع التجارية والإنسانية، بالنظر إلى أن المساعدات الإنسانية وحدها لا يمكن أن تلبي احتياجات 2,3 مليون شخص. وقد أدت الهجمات على المستشفيات إلى انهيار الرعاية الصحية في وقت تتزايد فيه الاحتياجات بشكل كبير، بما في ذلك العلاج المنقذ للحياة للمصابين في التصعيد الحالي. وبينما أنوه بإيجابية بفتح نقاط دخول إضافية للمعونة الإنسانية، يجب فتح جميع المنافذ الضرورية وتشغيلها بالكامل، ويجب أن يستمر وصول المساعدات الإنسانية. وأدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك السماح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحائها وتيسير ذلك. ويجب على جميع الأطراف حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات. إن الهجمات على عمال

ومرافق المساعدة الإنسانية غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا. وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق كامل في جميع هذه الحوادث والمساءلة عن أي انتهاكات للقانون الدولي ربما تكون قد ارتُكبت.

61 - ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باكتشاف مقابر جماعية في عدة مواقع في غزة، بما في ذلك مجمعي الشفاء وناصر الطبيين. وهناك روايات متضاربة حول العديد من هذه المقابر الجماعية، بما في ذلك مزاعم خطيرة بأن بعض المدفونين قتلوا بشكل غير قانوني. ومن الضروري السماح للمحققين الدوليين المستقلين ذوي الخبرة في الطب الشرعي بالوصول الفوري إلى مواقع هذه المقابر الجماعية لتحديد الظروف الدقيقة التي فقد فيها مئات الفلسطينيين حياتهم ودفنوا أو أعيد دفنهم. ولعائلات القتلى والمفقودين الحق في معرفة ما حدث، وللعالم الحق في المساءلة عن أي انتهاكات للقانون الدولي ربما تكون قد وقعت.

62 - ويجب على جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق الحرص الدائم على تجنب استهداف السكان المدنيين والأعيان المدنية، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إزهاق أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية، وللتقليل من حدوث ذلك إلى أدنى حد ممكن في أي حال من الأحوال. كما أن الأمر بالتهجير الجماعي لأفراد السكان وتوجيهه دون ضمان توفير المأوى والغذاء والماء والدواء والنظافة والصحة والسلامة يثير أيضا مخاوف جدية بشأن الامتثال للمتطلبات القانونية الواجبة التطبيق. ويتحتم السماح للمدنيين بالمغادرة إلى مناطق أكثر أمنا والعودة الطوعية، حالما تسمح الظروف بذلك.

63 - وأكرر دعوتي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وإلى جانب منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإنني منخرط باستمرار مع جميع أصحاب المصلحة في تحقيق هذه الأهداف وأقف على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ أي اتفاق. وأرحب بالجهود المبذولة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة، للتغلب على العقبات الكبيرة والتوصل إلى اتفاق. ويساورني قلق عميق من أن الفشل في التوصل إلى اتفاق، واستمرار حدة القتال في غزة، والمضي قدما في العمليات العسكرية في رفح، تعقد استئناف المفاوضات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن، وتزيد من خطر التصعيد بما يؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقا. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذا النزاع تنفيذا كاملا.

64 - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يؤجج التوترات، ويعوق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، ويهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأحثّ حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

65 - وألاحظ مع بالغ القلق إعلان إسرائيل الكبير عن أراضي الدولة في غور الأردن بالضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي يمكن أن يزيد من تقويض قدرة دولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات سيادة على البقاء. وبينما أحيط علما بأمر عسكري لاحق يعلن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة، فإن إعلان إسرائيل أن القيود التي يفرضها قانون فك الارتباط على دخول الإسرائيليين إلى ثلاث مناطق في شمال الضفة الغربية لن تنطبق بعد الآن أمر مثير للقلق أيضا.

66 - إن عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، تنطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتثير القلق بشأن خطر النقل القسري. وإنني أدعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى وضع حد لهذه الممارسة ومنع النزوح المحتمل للفلسطينيين وإخلائهم قسرا، تمشيا مع التزاماتها الدولية، واعتماد خطط للسماح للفلسطينيين بالبناء بصورة قانونية وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

67 - إن تصاعد العنف والتوترات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمر مقلق للغاية ويمكن أن ينفجر في أي لحظة. كما أدت الاشتباكات المسلحة الكثيفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية باستخدام أسلحة متطورة بشكل متزايد في الضفة الغربية المحتلة، في سياق العمليات الأمنية الإسرائيلية في الغالب، إلى جانب العنف الذي يرتكبه المستوطنون، إلى تفاقم التوترات وأدت إلى مستويات عالية للغاية من الاعتقالات والإصابات والغضب الشديد في صفوف السكان. ويساورني القلق لأن هذه الدينامية تزيد من تقويض السلطة الفلسطينية، التي تواجه أزمة مالية حادة، وتؤدي إلى وضع غير صالح للعيش بالنسبة لآلاف الفلسطينيين، وكثير منهم في مخيمات اللاجئين، حيث يشير السكان إلى تزايد انعدام الأمن والبطالة وتناقص الخدمات كعوامل رئيسية تدفعهم إلى ترك ديارهم.

68 - وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالاستخدام المتناسب للقوة، وضمان إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها.

69 - إنني أشعر بالقلق إزاء الهجمات القاتلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك أحيانا بالقرب من قوات الأمن الإسرائيلية وبدعم منها، والهجمات القاتلة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. ونادرا ما يحاسَب المستوطنون الإسرائيليون على الهجمات العنيفة، مما يؤجج التوترات ويزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة سلامة وأمن السكان الفلسطينيين والتحقيق مع مرتكبي كل الهجمات ومحاسبتهم. ويجب أيضا أن تتوقف هجمات الفلسطينيين على الإسرائيليين. ويجب محاسبة جميع مرتكبي الهجمات.

70 - ويساورني بالغ القلق إزاء ارتفاع عدد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين تحتجزهم قوات الأمن الإسرائيلية والزيادة في عدد الفلسطينيين المعتقلين بموجب الحجز الإداري، دون تهمة أو محاكمة، من قبل إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أن التقارير التي تفيد بوقوع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك بعض أشكال العنف الجنسي، تبعث على قلق بالغ.

71 - وأشعر بالجزع إزاء الحالات العديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي قام فيها المسؤولون بتمجيد العنف واستخدموا فيها عبارات استفزازية وتحريضية ومثيرة للمشاعر على نحو خطير، وهو ما لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاستقطاب ويهدد بمزيد من إراقة الدماء. ويقع على عاتق القادة التزام بالإدانة الواضحة والصريحة لأعمال الإرهاب والعنف الموجهة ضد المدنيين. ويجب أن يتوقف التحريض على العنف فورا.

72 - وأكرر وأشدد على دعوتي الأطراف بأن تحترم وتحافظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي تؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

73 - وإنني أرحب بالتبرعات المالية المقدمة من المانحين للأونروا والتي ستسمح لها بالحفاظ على عملياتها الرئيسية حتى آب/أغسطس 2024، وأحث على تقديم المزيد من الدعم المالي للوكالة من أجل سد الفجوة المالية الكبيرة بهدف تلبية الاحتياجات في غزة. بيد أنني أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الهجمات على مرافق الوكالة وأنشطتها.

74 - وأرحب بتعيين حكومة فلسطينية جديدة، وأشعر بالتفاؤل إزاء خطتها الإصلاحية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات الحاسمة، بما في ذلك الإصلاحات التي تزيد من الحيز المدني، وتحسن تقديم الخدمات، وتُعِدُّ السلطة الفلسطينية للحكم وقيادة جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة. وأمام الحكومة، التي تضم ثمانية وزراء من غزة، فرصة حقيقية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة سياسيا واقتصاديا وإداريا. بيد أن الحكومة الجديدة لن تتمكن من إحراز تقدم مستدام في غياب تقديم قدر كبير من الدعم والمساعدة.

75 - ومن الأهمية بمكان أن يغتنم المجتمع الدولي هذه اللحظة المفصلية وأن يقدم الدعم الفوري للحكومة الفلسطينية الجديدة للتصدي للتحديات المالية التي تواجهها، ولتعزيز قدرتها في مجال الحوكمة وإعدادها لإعادة تولي مسؤولياتها في غزة. إن الوحدة الفلسطينية لبنة أساسية في بناء السلام العادل والدائم. وقد عزز الدمار والبؤس في الأشهر السبعة الماضية حقيقة بسيطة مفادها أنه لم يعد بإمكان الفلسطينيين والإسرائيليين الانتظار لإنشاء أفق سياسي قابل للاستمرار. لقد حان الوقت لوضع الأسس لمستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي ككل أن يتخذوا على وجه الاستعجال خطوات تمكن الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره لتحقيق حل الدولتين. وإنني أرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن 2735 (2024)، الذي شدد فيه المجلس على "أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية". وستواصل الأمم المتحدة دعم كافة تلك الجهود.

76 - وإني باقٍ على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

77 - وأعرب عن عميق تقديري لمنسقي الخاص وفريقه لخدمتهم الممتازة في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذا النزاع وبجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية الأبطال الذين ما زالوا ملتزمين بعملهم على الرغم من الخطر الهائل على صحتهم ورفاههم وحياتهم.